

الجزء الثاني

التعليم العالي والاتجاهات العالمية

ترجمة: د. السيد البهواشي

الفصل الرابع

مضامين العولمة للتعليم العالى*

تشهد المنظومة الدولية مع بداية الألفية الثالثة تغييراً مزدوجاً. هذا التغيير بدأ منذ منتصف القرن العشرين المنصرم. وفكرة التغيير ظهرت فى الفن، فمن يشاهد اللوحة التى رسمها سلفادور دالى Salvador Dali المعنونة: «الطفل يشهد مولد إنسان جديد» عام ١٩٤٣، سوف يعتقد أن الإنسان الجديد مفاجأة، مثله مثل الفترة التى رُسمت فيها اللوحة. ففى اللوحة مجتمع جديد فى كل أرجاء المعمورة. وبحلول الألفية الثالثة، تغيرت طبيعة التغيير. إذ إن هناك اهتماما وقلقا متزايدا حول مستقبل المنظومة الدولية.

ويأتى على رأس الاهتمامات الإرهاب الدولى، والرؤى الاقتصادية المذبذبة، والفشل المتزايد لآثار العولمة، خاصة فى الدول النامية. ورغم التحول الذى شهدته السنوات الأخيرة، فإن دخل الفرد فى أفريقيا أقل من (١٠٪) عام ١٩٨٠، مقارنة بالنمو السكانى. ومغزى ذلك أن تزايد الفقر سيظل النقطة السوداء لقارة أفريقيا فى المستقبل. ويتضاعف هذا السيناريو بالمساعدات التى تقدم للفقراء الذين يقدر عددهم بحوالى (٦٨) مليون نسمة بحلول عام ٢٠٢٠، منهم (٥٥) مليون نسمة فى أفريقيا وحدها. ومعنى هذا أن أفريقيا سوف تضم أكثر من ثلثى الفقراء فى العالم بحلول عام ٢٠١٥. الأمر الذى جعل رؤساء كل الدول يوافقون على أهداف التنمية فى الألفية الثالثة فى مؤتمر القمة الذى عقدته الأمم المتحدة. ولاقت التنمية المستدامة تأييدا قويا خلال مؤتمر التنمية المستدامة الذى عُقد بجوهانسبرج Johannesburg فى الفترة من الرابع والعشرين من أغسطس إلى الرابع من سبتمبر عام ٢٠٠٢. لكن تحويل الأقوال إلى أفعال عملية ليست يسيرة، وتتطلب رؤية طويلة المدى، ومزيدا من الجهد والنشاط.

* تأليف هانز فان جنكل Hans Van Ginkel.

وطالب السكرتير العام للأمم المتحدة، كوفي عنان Kofi Anan، بالبحث عن طرق لجعل «العولمة مفيدة ومجدية لكل الدول». واعتبرت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) سنة ٢٠٠٢ سنة «العولمة ذات الوجه الإنساني». وبات واضحاً أن التعليم، خاصة التعليم العالي، لا بد أن يقوم بدور رئيس، ليس لأنه مسئول عن تدريب المعلمين، وتطوير وتحديث المناهج المدرسية فحسب، لكن لدوره أيضاً في تدريب الأطباء، وتنظيم وتقديم الرعاية الصحية، وتوفير الخبراء والدعم للنظام القانوني، والإدارة والتجارة والصناعة. علاوة على ذلك، للتعليم العالي دور مهم في إثراء وتطوير القاعدة الفكرية والثقافية للمجتمع، والمساعدة في المحافظة على الهوية الثقافية، وتنمية المواطنة لدى أفراد المجتمع.

وهناك تساؤلات تتبادر إلى الأذهان، كيف يتأثر التعليم العالي ذاته بالعولمة؟ وكيف يمكن للتعليم العالي تفعيل أدائه لخدمة المجتمع في زمن العولمة؟ وما مغزى العولمة للتعليم العالي؟ وتقتضى الإجابة عن هذه التساؤلات تحديد أبعاد العولمة، خاصة البعد الجغرافي، قبل التركيز على الفرص والتحديات التي تثيرها العولمة للتعليم العالي، وبعض الاستراتيجيات التي يمكن استخدامها في التعليم العالي لتحقيق أهدافه بصورة أفضل تحت مظلة العولمة.

أبعاد العولمة Dimensions of Globalization

صارت العولمة مفهوماً معقداً. ولا بد من وضع إطار عمل للتفكير قبل الوقوف على معنى العولمة. وتحقيق ذلك يتطلب البدء بثلاثة اقتباسات تصف الموقف أو الوضع الراهن للمنظومة الدولية. الاقتباس الأول مأخوذ عن كوفي عنان Kofi Anan: «التحدى الأساسى للمنظومة الدولية اليوم يتمثل فى التأكد من أن العولمة أصبحت قوة إيجابية لكل أفراد المعمورة». والاقتباس الثانى من أنتونى جدنز Anthony Giddens: «العالم الجامح runaway ليس العالم الذى نفقد فيه الأمل بالسيطرة عليه. إنه عالم أوجد أنواعاً جديدة من عدم التنبؤ، وأنواعاً جديدة من المخاطرة، وأنواعاً جديدة من الشك أو عدم اليقين». والاقتباس الثالث من نيلز بوهر Niels Bohr: «من الصعب التنبؤ، خاصة بالمستقبل».

ويلاحظ على الاقتباس الأول أن كوفي عنان Kofi Anan على قناعة بأن العولمة لا بد أن تكون مجدية لكل سكان المعمورة، بتوفيرها عالماً آمناً، وحياة جيدة للجميع. لكن، وكما يقول أنتوني جدنز Anthony Giddens، فإن المعمورة تشهد تغييراً سريعاً ومستداماً ومزدوجاً، عالم جامع. والعولمة دون شك عملية مليئة بكثير من حالات الشك أو عدم اليقين، تتطلب مخرجاً من هذه الأزمة. لذلك، يرى نيلز بوهر Niels Bohr ضرورة المحاولة للتنبؤ بالمستقبل، والتفكير فيما قد يحدث.

ومع ذلك، فإن العولمة ليست جديدة مثلما يتصور البعض. إنها برزت في العقد الأخير من القرن العشرين. لكن الأمر ليس كذلك. فاللوحة الشهيرة التي رسمها فنسنت فان جوخ Vincent Van Gogh والمسماة "Lo Courtesane"، أى زهرة الكرز، تمثل فتاة الجيशा geisha، وهى فتاة مدربة على الغناء والرقص فى الحفلات. ورغم أن فان جوخ Van Gogh مشهور برسم زهور الشمس، إلا أنه قام برسم لوحة جميلة لزهرة الكرز Cherry blossom عام ١٨٨٧، مؤكداً بذلك وجود - فى ذلك الوقت - مؤثرات دولية كثيرة فى أوروبا. ومن الصعب توضيح التأثيرات الأوربية فى المنظومة الدولية. ورغم هذه المؤثرات المبكرة.. فإن التساؤل الطبيعى هو: هل العولمة المعاصرة تجسد شيئاً مختلفاً عن العولمة فى الأزمان الغابرة؟ والنظرة المتأنية توضح حدوث طفرة فى قياس وجيز لعملية العولمة، فالعولمة المعاصرة تأثيراتها تشمل المنظومة الدولية بأكملها بصورة تلقائية أو فورية. هذه التلقائية أو الفورية هى التى تميز العولمة المعاصرة عن نظيرتها فى الأزمان الغابرة. فتكنولوجيا المعلومات والاتصال هى المفتاح الرئيس للتغير السريع والمزدوج. وفى الماضى، كانت تحتاج عملية تبادل الأفكار إلى الانتقال من مكان لآخر فى بلد ووقت واحد. لكن بفضل التكنولوجيا، يمكن للفرد أن يتفاعل مع أفراد مختلفين فى أماكن مختلفة من المعمورة، وفى وقت واحد.

لذلك فإن أحد الأخطاء الرئيسة التى تُرتكب عند مناقشة العولمة هو استخدام الكلمة ذاتها. فالشئ الجيد أو السئ يرتبط بمفهوم واحد، يخفى معناه، وتكون النتيجة استخدام المفهوم فى أى سياق حسب أهواء وأهداف المستخدم للمفهوم.

والشيء نفسه ينطبق على العولمة، حيث صار المفهوم شاملاً معان كثيرة، يصعب معها فهم مغزى العولمة وماهيتها.

وبالتالى فإن أحد المداخل لفهم مصطلح العولمة هو النظر إلى أبعاد العولمة، أو بمعنى آخر، تجزئة المصطلح أو المفهوم إلى عناصره أو أجزائه المكونة له. ومن بين أبعاد العولمة البعد الجغرافى، الذى يرتبط بعمليات الاكتشاف والاحتلال المعروفة فى التاريخ. وهناك الأبعاد الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياسية للعولمة. وكل بعد من أبعاد العولمة يلقى مزيداً من الضوء على مفهوم العولمة. ومعنى هذا أنه يصعب مناقشة العولمة فى ضوء بُعد واحد، رغم أهميته، وكذلك رغم أهمية البعد الاقتصادى.

ويتمثل العنصر الرئيس فى البعد الجغرافى للعولمة فى انكماش Shrinking المسافات؛ فمفهوم المسافة distance تغير مع الزمن. فباستخدام البريد الإلكتروني، يمكن إرسال رسائل عدة لأماكن كثيرة فى المعمورة بصورة فورية وتلقائية. وبفضل التكنولوجيا المعاصرة، يمكن الاتصال بأماكن وأفراد كثيرين فى شتى أرجاء المعمورة. ويفضل انكماش المسافات، تزايد حجم الاتصالات، مثلما يحدث الآن فى دنيا التجارة.

وترتب على ظاهرة انكماش المسافات العمل بمستويات مختلفة للبعد أو الحيز الجغرافى فى آن واحد. ففى زمن العولمة، تزايد عدد المقاييس الجغرافية بصورة درامية، ويعيش كثيرون بمستويات مختلفة فى وقت واحد. اليوم يمكن لأى فرد العمل على المستوى المحلى أو الاقليمى أو القومى أو الدولى فى اليوم نفسه. وما هو أكثر من ذلك وجود شبكات اتصال فى كل مستوى من هذه المستويات. مما جعل الأفراد (يقفزون) من مقياس لآخر يوماً، على عكس ما كان يحدث فى الأزمان الغابرة.

ويؤدى ذلك إلى العنصر الثالث للبعد الجغرافى، المتمثل فى طريقة الرؤية أو الإدراك للمنظومة الدولية. إذ تغيرت الرؤية للمنظومة الدولية من الرؤية الأحادية إلى الرؤية المتعددة الاتجاهات والمستويات المختلفة للمقياس الجغرافى. فمقارنة بسيطة بين أطلس المستخدم فى المدارس اليوم، ونظيره الذى كان يُستخدم فى العقود الثلاثة

الأخيرة من القرن العشرين المنصرم، تكشف عن حدوث تغيير كبير فى الرؤية للمنظومة الدولية المعاصرة. فمازالت الخرائط موجودة لتوضيح طبيعة سطح الأرض، بجبالها وصحاريها وشواطئها وسهولها ووديانها وغيرها. وفى الوقت نفسه، هناك خرائط نصف الواقع المعاصر، ممثلاً فى الكثافات السكانية، وقنوات الاتصال، ومصادر الطاقة، وتوزيع الأنشطة الاقتصادية الرئيسة، وغيرها.

حتى الصور الليلية لسطح الكرة الأرضية، والضوء الصناعى ليلاً، يعطيان دليلاً لتوزيع سكان المعمورة، ومستويات المعيشة. ولا توجد حدود ولا فواصل متضمنة فى الخرائط. فالصور الفضائية توضح توزيع السكان وأنشطتهم بموجب امتداد الضوء، متجاهلة العوائق السياسية.

وهذا النوع من العالم هو المطلوب لتربية الصغار والكبار. ويتطلب ذلك تفكيراً جاداً، من أجل إعداد الأجيال القادمة لعالم مختلف، عالم بلا حدود، أو على الأقل عالم تفقد فيه الفواصل والحدود المكانية كثيراً من معناها، عالم يزداد فيه التكامل الإقليمى بين الدول، وتسمى الحكومات القومية إلى منح الاستقلال الذاتى واللامركزية للمستويات الإدارية الأدنى. ففكرة الحدود القومية لم تعد لها قيمة فى عالم اليوم. وحتى التجمعات الدولية، الاتحاد الأوربى مثلاً، شرعت فى اتخاذ قرارات تحد من الفواصل المكانية بين الدول.

وليس الهدف من هذا الاستطراد توضيح أهمية الأبعاد الثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية للعمولة، كل على حدة، وبمعزل عن الآخر. فالأبعاد المختلفة للعوامل متداخلة فيما بينها، وتكمل بعضها البعض. فعلى سبيل المثال، يرتبط البعدان الجغرافى والاقتصادى ببعضهما البعض. فانكماش المسافات ساهم فى زيادة حجم التبادل التجارى الدولى للبضائع وتدفق الأموال والمعلومات. كذلك الحال بالنسبة للتوسع فى اقتصاديات السوق الحرة، وتحرير التجارة، والتكامل الاقتصادى (على أساس إقليمى كما هو الحال بالنسبة لدول الكومنولث) والمشكلات الرئيسة المرتبطة بالعمولة تدور حول تحرير التجارة، وطرق ممارسة التجارة، رغم أن تحرير التجارة يحقق مكاسب وفوائد عديدة.

ومن الصعب التركيز على عنصر واحد من هذه العناصر، بل لابد من تحليل

وتوضيح أى العناصر، وفى أى الأبعاد للعوامة، يؤدى إلى النتائج المرغوبة، وطريقة العمل أو التحليل. وهذه العملية مهمة، خاصة عندما تتعلق المناقشات بتسويق التعليم العالى. فعلى سبيل المثال، عند توضيح دور التعليم العالى فى تعضيد وتطوير الهويات الثقافية، وفى تطوير الإدارة والديمقراطية، من المفيد للغاية التركيز على كيفية اضطلاع الجامعات بدورها فى هذه القضية.

التغير الكوبرنيقى Copernican change

تدل الشواهد أن العوامة سوف تفرض على الجامعات عدداً من التحديات، وفى الوقت نفسه، سوف تتيح للجامعات فرصاً غير محدودة للتوافق مع القضايا التى تثيرها العوامة. ويتطلب هذا من الجامعات عدم الانتظار للبلاء حتى يقع، عملاً بالمثل القائل: «انتظار البلاء ولا وقوعه»، بل الجامعات مطالبة باستخدام استراتيجيات تساعدها فى التعامل مع قضايا العوامة. والمنطق يفرض ضرورة اعتبار العوامة عملية معقدة ومتعددة الأبعاد، ومغزى ذلك أن العوامة تلقى بظلالها على التغيرات التى تشهدها المنظومة الدولية، فى الوقت الذى تتلاشى فيه الحدود والفواصل المكانية، ويظهر فيه «مجتمع الإنترنت»، على حد تعبير مانويل كاستلز Manuel Castells. ويؤدى ذلك التطور للعوامة إلى حدوث تغير كوبرنيقى فى أوضاع الجامعات، كل على حدة. وبالتالي الجامعات ليست مجرد جزء من النظام القومى الذى تفرضه وتحميه الدولة بواسطة القوانين والقواعد التى تضعها على برامج الدراسة والبحوث فى الجامعات.

ويجب أن تعتمد الجامعات على أدائها لتوفير التمويل الذى يحقق جودة البرامج التدريسية والبحثية. والجامعات، علاوة على ذلك، قد تجد نفسها فى موقف لا تُحسد عليه، بلا حماية فى عالم التنافسية أهم معالمه. حتى الجامعات الحكومية يجب أن تنافس نظيراتها لاجتذاب الطلاب، والحصول على التمويل، وتجويد البحوث. ولا بد أن تدعم وتنوع علاقاتها بالمعنيين بالتعليم العالى خارج أسوار الجامعة. ومغزى ذلك أن الجامعات مطالبة بإعادة التفكير فى نماذج إدارتها وتمويلها وبنياتها الداخلية وعلاقاتها الخارجية واستراتيجياتها التطبيقية.

ويصدق ذلك بصفة خاصة على الدول التى تمتلك نظاماً جامعية عامة رائدة،

حيث تتولى الحكومات وضع إطار العمل الذى يلزم الجامعات العمل بمقتضاه. والجامعات الخاصة ليست استثناءً من هذا الالتزام، رغم إفساح المجال لها لتولى شئونها بنفسها، لكنها تعمل فى ظل أطر العمل القومية.. هذه الأطر قد تتغير مستقبلاً. فالجامعات الحكومية اليابانية، على سبيل المثال، فى طريقها للانفصال عن الحكومة، بحيث تصبح مؤسسات مستقلة، وفى الوقت نفسه تحظى برعاية الدولة والحكومة. هذا من ناحية.

ومن ناحية أخرى، فإن المجتمع لا يمكن أن يقف بمنأى عن أنشطة وتطور التعليم العالى. فآداء قطاع التعليم العالى أمر يهم مستقبل الدولة والمجتمع معاً. فالمجتمع لا يحتاج لاختصاصيين ذوى تعليم جيد فى سوق العمل فحسب. لكن المجتمع فى حاجة أيضاً للنخبة الفكرية لتدارس مستقبل البشرية، وإعطاء نصائحهم وتوجيهاتهم بشأن العمل الواجب القيام به إزاء هذا المستقبل. والمجتمع سوف يستمر فى الاهتمام وتقديم الدعم لتحقيق جودة التدريس والبحث فى الجامعات. ومهما كان النموذج المستخدم لتنظيم التعليم العالى، سيظل التمويل والقبول والجودة من الأمور والقضايا الملحة imperatives التى تحتاج إلى حل فى المستقبل.

وبالنسبة للفرص والتحديات التى تثيرها العولمة، فلا بد من الوقوف على تأثير هذه الفرص والتحديات على الأداء الداخلى للجامعات. فالعالمية أو التدويل internationalization ظلت قضية رئيسة لفترة طويلة بعد الحرب العالمية الثانية واعتقد الكثيرون أن الدراسة خارج الوطن مسألة مهمة. وفى الوقت نفسه، كان واضحاً أن الدراسة خارج الوطن فى حد ذاتها غير كافية. وليس معنى هذا أن الدراسة خارج الوطن غير مهمة، لكنها لا تؤدي فى حد ذاتها إلى العالمية أو التدويل. فالدراسة خارج الوطن جزء من التوجه نحو العالمية أو التدويل. فمن الأهمية للمعلمين السفر والعمل خارج الوطن. لكن يظل التساؤل عن الفوائد التى عادت على مؤسسات هؤلاء المعلمين من السفر والعمل خارج الوطن. ونادراً ما تم تناول هذه القضية من وجهتى النظر. فكل طرف لا بد أن يستفيد من التجربة، لضمان استمراره على المدى الطويل.

علاوة على ذلك.. قد يكون هناك من يتساءل عن مدى تأثير تجربة السفر والعمل خارج الوطن على البرامج التدريسية والبحثية للمؤسسة أو عن مدى إجراء مشروعات بحثية مشتركة بمقتضى هذه التجربة، وبالتالي فإن أى مناقشة أو حوار حول العالمية أو التدويل لابد أن يأخذ فى اعتباره كل هذه الرؤى.

والشئ نفسه يصدق وينطبق على القبول أو الالتحاق access بالجامعة. فمن حق كل طالب فائق الدراسة أن يكون له مكان فى الجامعة، بصرف النظر عن وضعه الاقتصادى والاجتماعى، وبالتالي لابد من إتاحة الفرص أمامه لدخول الجامعة. وطبقت بعض الدول هذا المبدأ، لكن مطلوب تعميمه وتطبيقه فى كل أرجاء المعمورة، حتى تستفيد الدول بأسرها من الأطروحات والقضايا التى تثيرها العولمة. ومع ذلك، لابد أن يتطرق الحديث والحوار حول القبول أو الالتحاق بالجامعة إلى قضية مستويات الدخول والالتحاق بالجامعة. إذ تدل الشواهد أن هناك فاصلاً زمنياً ما بين عام إلى عامين قبل دخول الجامعة فى كل دول العالم تقريباً. فالحد الفاصل بين التعليم الثانوى والتعليم العالمى ليس واحداً فى كل دول العالم. فماذا يحدث خلال العامين؟ هذان العامان قد يكونان جزءاً من التعليم الثانوى، أو التعليم الثالث أو الإضافى tertiary. وهذه مسألة حيوية. فعندما تعلن دولة ما أن (٨٠٪) من الحاصلين على الثانوية العامة سوف يلتحقون بالجامعة، يتبادر إلى الأذهان سؤالان: أولهما: هل نظام التعليم العالمى ذو جودة عالية، بحيث يستوعب كل طلاب الثانوية العامة أم لا؟، وثانيهما هل تدل الدراسات الأمبريقية ونتائج الامتحانات أن نسبة الـ (٨٠٪) من مجموعة الطلاب هى التى تمتلك القدرات لمواصلة الدراسة الجامعية، أم لا؟ وما المستويات التى يتم على أساسها تحديد نسبة القبول فى التعليم العالمى؟

وهناك قضية ثالثة مهمة تتعلق بمدى ملاءمة relevance برامج الجامعة؛ فمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ركزت فى مؤتمرها الدولى حول التعليم العالمى الذى عُقد فى باريس عام ١٩٩٨، على أربعة جوانب أو أبعاد رئيسة للجامعات والتعليم العالمى فى زمن العولمة. هذه الجوانب الأربعة، هى: ملاءمة البرامج، وإتاحة فرص الالتحاق بالجامعة لكل من تؤهله قدراته للدراسة الجامعية، والعالمية أو التدويل، والتمويل.

وهناك قضايا أخرى أثبتت في مؤتمر اليونسكو الدولي (١٩٩٨)، مثل دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال، ودور التعليم العالي في تحقيق التنمية المستدامة، والإعداد لعالم العمل، والعلاقات مع مستويات وأنواع التعليم الأخرى. هذه القضايا جميعها تقع تحت مظلة «الملاءمة» relevance. وفي عالم العولمة أهم خواصه التنافسية على التمويل العام والخاص، يثار تساؤل حول دور الجامعات في عملية التمويل. وبالنسبة للجودة quality والاعتماد accreditation في الجامعات والتعليم العالي، تثار ثمة تساؤلات: اعتماد من أجل ماذا؟ For what، وأى جودة مطلوبة؟ ومن المسئول عن نظام الجودة والاعتماد؟ هذه الأسئلة لا بد أن تؤخذ في الاعتبار قبل اتخاذ أى قرار بشأن الجودة والاعتماد في الجامعات والتعليم العالي. ولعل الأسئلة المثارة حول قضية الاعتماد والجودة قد تدفع المؤسسات الجامعية الدولية، مثل الاتحاد الدولي للجامعات (IAU) بباريس، إلى القيام بدور فاعل في إعداد نظم الاعتماد بالجامعات والتعليم العالي.

وتتعلق القضية الأخيرة المرتبطة بسابقتها بالتكامل المؤسسى institutional integrity. ويمكن مناقشة هذه القضية من زاويتين. أولاها درجة الموضوعية والحيادية في الأعمال العلمية التي تقوم بها المؤسسة الجامعية، التي تتمتع بالاستقلال الذاتي والحرية الأكاديمية. وثانيتهما أنه في ظل التغيرات التي تشهدها تكنولوجيا المعلومات والاتصال، يميل المتخصصون في مجال تقانة المعلومات إلى تأسيس شبكات اتصال عالمية. ويظل التساؤل: هل تؤدي هذه التغيرات والتطورات إلى تحقيق التكامل بين البرامج التي تقدمها الجامعات، والتعليم العالي في مختلف دول العالم؟ سؤال يصعب الإجابة عنه.

الفصل الخامس

التعليم العالى واتفاقيات التجارة،

ما مضامين السياسة؟*

الاتفاقية العامة للتجارة والخدمات (الجاتز CATS) وغيرها من الاتفاقيات التجارية الإقليمية هي بمثابة شهادة على الاهتمام المتزايد بالتجارة واقتصاد السوق فى زمن العولمة. واتفاقية الجاتز أولى الاتفاقيات التجارية القانونية التى تركز على تجارة الخدمات، مقارنة بتجارة المنتجات. وأبرمت منظمة التجارة العالمية (WTO) التى تشترك فيها (١٤٤) دولة هذه الاتفاقية. والتعليم إحدى الخدمات التى تشملها الاتفاقية. وتستهدف اتفاقية الجاتز تحرير تجارة الخدمات بطريقة تقدمية ومنظمة، عن طريق إزالة العوائق التى تحول دون تقديم الخدمات فى شتى أرجاء المعمورة. فما مغزى ذلك بالنسبة للتعليم العالى؟

والمناقشة الحالية لتأثير الجاتز على التعليم العالى مجزأة، إن لم تكن مستقطبة. إذ يركز النقاد على التهديد الحادث لدور الحكومة، والمصلحة العامة، وجودة التعليم. فالمؤيدون للاتفاقية يرون أن فوائدها أكثر من أضرارها. فكثرة التبادل التجارى يجلب فيه ابتكارات وابتداعات من خلال اللاعبين الجدد فى السوق، ونماذج التوزيع، ويتيح فرص قبول أكثر للطلاب، وتحقيق مكاسب اقتصادية كبيرة. كما أن تحرير التجارة يسهم فى تغيير طبيعة التعليم العالى وطرق تقديمه، والدور الذى تقوم به الحكومة لتوفير التعليم العالى. وتستهدف هذه الورقة تبيان المخاطر والفرص التى توفرها اتفاقية الجاتز للتعليم العالى، بالإضافة إلى تحديد بعض المضامين والقضايا التى تحتاج لمزيد من التحليل والدراسة.

* تأليف جان نايت Jane Knight.

التغيرات والتحديات التي تواجه توفير التعليم العالي Changes and Challenges

يرتبط تطوير التجارة بحيث تشمل الخدمات التعليمية، وبصورة مباشرة، بعدد من الاتجاهات المهمة في التعليم العالي. هذه الاتجاهات هي: ظهور لاعبين جديد في مجال تقديم الخدمات التعليمية، ونمو نماذج التوزيع الإلكترونية محليا وعالميا، والاستجابة لسوق العمل، وزيادة الحراك الأكاديمي الدولي للطلاب وللأساتذة والبرامج، والعجز في ميزانيات التعليم الحكومي لمواجهة الطلب المحلي المتزايد على التعليم العالي.

باختصار، هذه الاتجاهات الخمسة تسهم، وفي الوقت نفسه تستجيب، في توسعة تقديم الخدمات التجارية في التعليم العالي. وتستهدف اتفاقية الجاتز استثمار السوق التعليمي، وتحقيق اتفاقات تجارية دولية أخرى في مجال الخدمات التعليمية، عن طريق وضع قواعد، وتحديد إجراءات للتغلب على العوائق التي تحول دون تحقيق هذه التجارة مستهدفاتها.

ويتزايد الطلب على التعليم العالي وتعليم الكبار في دول كثيرة، لعدد من الأسباب، مثل: نمو اقتصاد المعرفة، والتوجه نحو التعلم مدى الحياة، والتركيبات السكانية المتغيرة. وفي الوقت الذي يزداد فيه الطلب على التعليم العالي، يزداد عجز القطاع العام عن الوفاء بهذا المطلب. ولعل هذا راجع إلى العجز في الميزانية المخصصة للتعليم عامة، والتعليم العالي خاصة، بالإضافة إلى تغير دور الحكومة، والتأكيد المتزايد على اقتصاد السوق، والخصخصة.

وعدم الوفاء بتوفير التعليم العالي مهد الطريق لظهور لاعبين جدد في السوق، مثل: الجامعات النيابية Corporate، والمؤسسات الربحية For - profit، والشركات الإعلامية، والجامعات الخاصة. وجدير بالذكر أن الجامعات الخاصة ذات تاريخ طويل في بعض الدول، مثل اليابان وشيلي والولايات المتحدة، لكن في معظم الدول الجامعات الخاصة حديثة النشأة. وتباين ردود الأفعال إزاء الجامعات الخاصة، خاصة الجامعات التي تضع الربح profit جليل اهتمامها. ورغم خطورة المبالغة في التعميم، لكن من العدالة الاعتراف بأن المؤسسات العامة التقليدية تمحصر على تحقيق جودة التعليم، وحماية المستهلك، وجعل بعض هذه المؤسسات بمصرفات معقولة.

والجامعات النقبائية Corporate ظاهرة جديدة نسبياً، وهي شائعة الانتشار في الولايات المتحدة، حيث ارتفع عددها من (٤٠٠) جامعة عام ١٩٨٨ إلى (١,٦٠٠) جامعة عام ١٩٩٨. وهذه الجامعات النقبائية متخصصة فى التدريب التقنى، والتنمية المهنية، وتحرص على تقديم خدمات جيدة، فى محاولة منها لمنافسة الجامعات العامة. والجامعات النقبائية على دراية جيدة بأهمية الاستثمار فى استراتيجيات التعليم والتعلم الجديدة، وتُعطى أولوية لخدمات المستهلك. ويدخل مسئولو الجامعات النقبائية مجال التعليم طواعية، وفى بعض الأحيان، يحصلون على دعم حكومى، أملاً فى منافسة قطاعى التعليم والصناعة.

وفى الوقت نفسه، تؤدى التطورات والتجديدات فى تكنولوجيا المعلومات والاتصال إلى توفير طرائق بديلة وحيدة لتقديم التعليم العالى، مثل التعليم بالمراسلة، أو البريد الإلكتروني، ويحرص مسئولو الجامعات الخاصة على استخدام أشكال وصيغ غير تقليدية للتعليم العالى. والتكنولوجيا المتطورة جعلت التعليم عبر الإنترنت عملية شائعة وممكنة. وعلى هذا الأساس تم تطوير الجامعات العملية Virtual، مثل جامعة فونكس Phoenix التى يمتلكها اتحاد أبوللو Apollo.

وشاركت المؤسسات العامة فى التعليم العالى، وأقامت مراكز للتعليم فى دول أجنبية. وهذه ظاهرة جديدة بالاهتمام، لأنه بمجرد عبور المؤسسات العامة الحدود القومية، فإنها فى هذه الحال تُعتبر مؤسسات خاصة تقدم تعليمًا خاصًا. فجامعة موناش Monash بأستراليا أنشأت مؤسسات تابعة لها فى ماليزيا وجنوب أفريقيا، وهى فى طريقها لإنشاء شبكة اتصال دولية للمؤسسات العامة والخاصة. ويُعد ذلك مؤشراً جيداً نحو خصخصة وتسويق التعليم العالى محلياً وعالمياً.

وتغيّر السيناريو الخاص بتوفير التعليم العالى مع سعى مقدمى التعليم العام والخاص، المتطور والتقليدى، إلى تسويق الخدمات التعليمية محلياً وعالمياً. ونتيجة لذلك، تعقدت صور تقديم التعليم العالى.

ويتبادر إلى الأذهان سؤال: «وماذا بعد؟» So What. فقد يكون هناك من قائل

بأن عملية الطلب على التعليم العالى ليست جديدة، وأن الحراك الأكاديمى للطلاب وللعلماء والمعلمين والمعرفة جزء لا يتجزأ من التعليم العالى منذ قرون عديدة. وهذا الاعتقاد فى محله. لكن الصورة تغيرت. ففى هذه الآونة، ينطلق الأفراد والبرامج ومقدمو الخدمات التعليمية نحو العالمية، كما أن العوائد والعوامل الاقتصادية تقف وراء عولة التعليم. والتريح من التعليم حقيقة واقعة اليوم، فى المؤسسات التعليمية العامة والخاصة على السواء. وفى هذا تأكيد لنمو الجانب التجارى والتسويقي للتعليم.

ويرى لارسن Larsen وآخرون (٢٠٠١، ص ٣) أن حجم الاستثمار فى مجال الخدمات التعليمية بلغ ثلاثين (٣٠) بليون دولار أمريكى عام ١٩٩١. وهذا الاستثمار يقتصر على الطلاب الذين يدرسون خارج أوطانهم، ولا يمتد ليشمل الخدمات التعليمية الأخرى. بمعنى أن هذا الاستثمار يمثل نسبة محدودة من حجم التجارة التى ينبغى توافرها فى مجال التعليم العالى. وهناك نمو فى السوق التعليمى مستقبلا. ولعل هذا هو أحد الأسباب التى تدفع الجاتز إلى الاهتمام بقطاع التعليم العالى. وعلماء التربية والتعليم على دراية Cognizant بتأثير تحرير التجارة فى التعليم العالى، ويسعون لذلك إلى اتخاذ قرارات لتعظيم وزيادة الفوائد والفرص، وفى الوقت نفسه لتقليل مخاطر تحرير التجارة على جودة نظام التعليم العالى.

ويقدم الشكل (٥ - ١) بعض المصطلحات الرئيسية المستخدمة فى هذه الورقة البحثية. ونظرا لحدوث تغيرات كثيرة فى قطاع التعليم العالى، هناك وفرة plethora من المصطلحات الجيدة ظهرت. ومازالت تظهر - على مسرح الأحداث. ولعل هذا يوضح مدى حجم التعقيد فى مجال تقديم وتوفير التعليم العالى. وفى الوقت نفسه، تؤدى كثرة المصطلحات إلى النقاش الحاد وسوء الفهم حول تحرير التجارة والتعليم.

شكل (٥ - ١): تعريف المصطلحات.

تعريفه	المصطلح
* كل أنواع الدراسة فى التعليم العالى التى يتلقى خلالها المتعلمون تعليمهم فى مؤسسات خارج حدود أوطانهم.	* التعليم خارج حدود الوطن Transnational Education
* المبادرات التعليمية التى تعتبر الحدود التقليدية للتعليم العالى، سواء كانت حدوداً جغرافية، أو حدوداً تتعلق بالمفهوم.	* التعليم خارج الحدود Borderless Education
* مصطلح عام generic يصف تقديم التعليم، حيث يكون المعلم والمتعلم والبرنامج والمؤسسة والمقرر عبر الحدود القومية القانونية.	* التعليم عبر الحدود Cross-border Education
* تقديم خدمات تعليمية عبر الحدود القانونية لأغراض تجارية، أو لكاسب اقتصادية.	* التجارة فى خدمات التعليم Trade in Education Services
* إلغاء العوائق التى تحول دون تحرير التجارة، بتوقيع اتفاقيات للتجارة الحرة، مثل اتفاقية الجات، والاتحاد الأوروبى.	* تحرير التجارة Trade Liberalization
* تقديم دعم مالى من مصادر حكومية عامة لمقدمي التعليم العالى فى صورة منح، أو قروض (للطلاب).	* التمويل (عام) Fund (General)
* قدرة المتعلمين فى الحصول على فرص عادلة ومتكافئة من خدمات التعليم العالى.	* القبول أو الالتحاق access
* اتفاق بموجب نصريح أو رخصة للقطاع الخاص أو للأجانب بتقديم خدمات التعليم العالى.	* التنظيم باللوائح regulation
* شهادة تفيده بأن مؤسسة ما أو شخصاً ما أو هيئة ما تفي بالشروط أو المتطلبات أو المستويات الرسمية لتحقيق جودة خدمات التعليم العالى.	* الاعتماد accreditation
* عملية تستهدف تقييم وضمان أن المؤسسة أو الشخص أو البرنامج يفي بالمتطلبات أو المستويات المحددة. وعادة ما تكون ضمان الجودة لأغراض التحسين والمحاسبة.	* ضمان الجودة quality assurance

الجائز أول مجموعة من القواعد المتعددة الجوانب multilateral لخدمات التجارة الدولية. والاتفاقية تحتمى على ثلاثة أجزاء: الجزء الأول يتناول إطار العمل Framework، متضمنا القواعد والمبادئ العامة. ويتكون الجزء الثاني من الجداول القومية، التي توضح التزامات الدول بالدخول وتطبيق اتفاقية الجائز. والجزء الثالث يتكون من ملاحق annexes تصف حدود كل قطاع وفق جدول الالتزامات. ولفهم الجائز، من الضروري الوقوف على نوع الخدمات التعليمية التي تشملها الجائز، وعلى ماهية أو المقصود بخدمات التعليم العالى.

والاتفاقية تحدد أربع طرق لتسويق الخدمة، والمعروفة باسم «نماذج العرض» models of supply. والنماذج الأربعة للتجارة تنطبق على كل قطاعات الخدمات التي تشملها اتفاقية الجائز. والشكل (٥ - ٢) يقدم تعريفا عاما generic لكل نموذج، مطبقا النماذج الأربعة على قطاع التعليم، وتعليقات أو ملاحظات على الحجم النسبى للعرض والطلب فى السوق.

شكل (٥ - ٢): نموذج الطلب.

نموذج الطلب	التفسير	أمثلة فى التعليم العالى	حجم الطلب فى السوق
١ - طلب عبر الحدود	* تقديم الخدمة خارج حدود الوطن (حيث لا يكون المستهلك بحاجة للانتقال الجسمانى)	* التعليم من بعيد * التعليم عبر البريد الإلكتروني * الجامعات العملية	* محدودية الطلب فى السوق * يمكن أن يزداد الطلب عبر استخدام الإنترنت
٢ - الاستهلاك خارج الوطن	* تقديم الخدمة بطريقة تتطلب انتقال المستهلك إلى المكان الذى تقدم فيه الخدمة.	* الطلاب الذين يدرسون خارج أوطانهم.	* زيادة الطلب على خدمات التعليم العالى فى السوق.

(يتبع):

نموذج الطلب	التفسير	أمثلة في التعليم العالي	حجم الطلب في السوق
٣ - الحضور التجاري	* مقدم الخدمة له حضور تجارى بتقديمه تسهيلات فى دولة أخرى لتوفير الخدمات.	* المؤسسات المحلية والأجنبية * الشراكة المزدوجة * الترتيبات القانونية مع المؤسسات المحلية	* زيادة حجم الطلب * آتيا ومستقبلا * وضع قواعد دولية للاستثمار الأجنبى
٤ - حضور أشخاص طبيعيين	* سفر بعض الأفراد لدولة ما، ولفترة محدودة من أجل تقديم خدمة ما.	* الأساتذة، الباحثون للعمل خارج الوطن.	* تأكيد السوق على حراك الأساتذة.

وتنقسم الخدمات التجارية فى مجال التعليم إلى خمسة أنواع حسب تصنيف الأمم المتحدة. هذه الأنواع الخمسة هى: التعليم الابتدائى، والثانوى، والعالى، وتعليم الكبار، وغيرها. والتصنيف لا بد أن يحدد المطلوب فى كل نوع، خاصة الأنواع الأخرى من التعليم. فهذه الأنواع الأخرى والحال هكذا يكون مجالها واسعا، بحيث تشمل اختبار اللغة، واختيار الطلاب، وتقييم جودة البرامج.

Three Major Principles

مبادئ ثلاثة رئيسية

يشتمل إطار العمل الشامل على عدد من الالتزامات العامة، التى تنطبق على كل أنواع التجارة، بصرف النظر عما إذا كانت دولة ما عليها التزامات محددة إزاء قطاع ما أم لا. هذه الالتزامات العامة يُطلق عليها الالتزامات غير المشروطة، وهناك ثلاثة التزامات عامة أساسية لهذه المناقشة. فالقاعدة الخاصة بالدولة الأكثر رعاية MFN تتطلب اتفاقية ثابتة ومتكافئة لكل أطراف التجارة الأجنب. ومعنى هذا معاملة كل أطراف التجارة بطريقة متكافئة. وفى ظل الجائز، إذا أجازت دولة ما المنافسة الأجنبية فى قطاع ما، فلا بد من توفير فرص متكافئة فى القطاع ذاته لمقدمى الخدمات من

أعضاء منظمة التجارة العالمية (WTO)، وينطبق هذا أيضا على اتفاقية التبادل التجاري. فعلى سبيل المثال، إذا افتتح مستثمر أجنبي فرعاً لجامعة في الدولة (أ)، حينئذ فإن الدولة (أ) لا بد أن تمنح كل أعضاء منظمة التجارة العالمية (WTO) الفرصة نفسها، أو إذا أرادت الدولة (أ) استثناء الدولة ب من تقديم خدمة معينة، حينئذ لا بد أن يُستثنى كل أعضاء منظمة التجارة العالمية (WTO). وقد يُطبق هذا حتى لو لم تتعهد الدولة بتقديم تسهيلات للأجانب في أسواقها.

والدولة الأكثر رعاية ليست مثل الاتفاقية القومية، التي تتطلب اتفاقية ماثلة أو متكافئة للأجانب وللمحليين على السواء. فإذا قدم أجنبي خدمة في دولة ما، حينئذ يجب ألا يكون هناك تمييز في المعاملة بين الأجانب والمحليين. ويصدق هذا بصفة خاصة على الدولة التي أبرمت التزامات واتفاقيات بهذا الشأن. وفي إطار مبدأ المعاملة القومية، يعتبر نقاد الجائز التعليم خدمة عامة. وهنا مكن الخطورة.

والعنصر الثالث المهم هو شهادة دخول السوق Market access التي تقضى بالوفاء بمتطلبات أو مستويات السوق. ويرتبط ذلك بدرجة منح الشهادة للأجانب في قطاعات معينة. وكل دولة تضع قيودا على شهادة دخول السوق في كل قطاع، وتحدد في جداولها القومية الخدمات التي يمكن تقديمها للأجانب. كما أن كل دولة تحدد درجة الالتزام من جانب المستثمر الأجنبي، بتحديد مستوى شهادة دخول السوق، ودرجة المعاملة القومية الممنوحة للأجانب.

وهناك من يصف الجائز بأنها اتفاقية اختيارية، على أساس أن الدول تحدد القطاعات التي تطبق عليها قواعد الجائز. ويحدث هذا من خلال إعداد جداول قومية بالالتزامات، ومن خلال جولات المفاوضات. ومع ذلك، هناك جوانب تتضمنها الاتفاقية ذات طبيعة اختيارية، مثل جدول الأعمال الخاص بتحرير التجارة. وهناك جوانب عديدة في اتفاقية الجائز تبدو متناقضة، وتتطلب من قطاع التعليم العالي أخذ الحيلة والحذر. هذه الجوانب المتناقضة سيتم تناولها في الجزء التالي.

ما أنواع الخدمات التعليمية التي تشملها الاتفاقية أو تستثنىها؟

لعل أكثر القضايا أهمية في اتفاقية الجائز ما يتعلق بمغزى البند الثالث من المادة

الأولى، الذى يتناول الخدمات الواجب تقديمها أو الإعفاء منها. وحسب منظمة التجارة الدولية (WTO)، وتطبق الاتفاقية على كل الإجراءات والمقاييس المؤثرة فى الخدمات، «باستثناء الخدمات المرتبطة بسلطة الحكومة». ويرى مؤيدو اتفاقية الجاتز استثناء التعليم الذى تقدمه وتموله الحكومة. ويطالب المشككون Suceptics بتفسير الفقرات فى البند الثالث من المادة الأولى. إذ تقضى الاتفاقية بأنه «عند ممارسة سلطة الحكومة»، فإن ذلك يعنى تقديم الخدمة على «أساس غير تجارى» و«ليس فى صورة تنافسية» مع الخدمات التى تشملها الاتفاقية.

ويرى نقاد الجاتز أنه بسبب التفسير المطب ل عبارات «غير تجارية» و«ليست تنافسية»، فإن قطاع الخدمات العامة والحكومية قد لا يستثنى من ذلك. ويزداد الأمر تعقيدا فى الدول التى يوجد فيها نظام مختلط للتعليم العالى العام والخاص، أو التى يسهم فيها القطاع الخاص بالنسبة الأكبر من تمويل المؤسسات التعليمية العامة، أو التى تقدم فيها المؤسسات العامة برامج تخصصية. وهناك تعقيد آخر يتمثل فى أن المؤسسة التعليمية العامة فى الدولة المصدرة تكون خاصة أو تجارية بمقتضى عبورها حدود الوطن وتقديم خدماتها فى الدولة المستوردة. وللمرء أن يتساءل عن المغزى الحقيقى للفقرة «غير تجارية» فى إطار تجارة التعليم العالى.

والمناقشة الخاصة بمغزى فقرة «ليس فى تنافس مع» تزداد لهيبا واشتعالا بالحقيقة التى تؤكد عدم وضع قيود أو مواصفات على المصطلح أو العبارة. فعلى سبيل المثال، إذا قامت مؤسسات غير حكومية (لغرض التربح أو التجارة)، فهل تكون منافسة للمؤسسات الحكومية؟ وفى هذا السيناريو، قد تكون المؤسسات العامة «منافسة» لمجرد وجود مؤسسات غير حكومية. فهل طريقة تقديم الخدمة تؤثر فى أو تحد من مفهوم «فى تنافس مع»؟ وهل يقتصر المصطلح على المواقف التى يتوافر فيها نموذج لتقديم الخدمة؟ وهل يعنى المصطلح أن المؤسسات العامة التى تستخدم طرائق تقليدية يمكن اعتبارها فى موقف تنافسى مع المؤسسات الأجنبية؟ هذه الأسئلة تحتاج إلى توضيح أكثر.

ويرى مؤيدو اتفاقية الجاتز أن التعليم مسئولية حكومية إلى حد كبير، وأن الاتفاقية لا تستهدف استبدال نظم التعليم العام وحق الحكومة فى وضع اللوائح

التنظيمية، والوفاء بالأهداف والالتزامات المحلية. ويرى معارضو اتفاقية الجاتز أن حماية الخدمات العامة غير واضحة في بنود ومواد الاتفاقية، خاصة في ظل وجود فقرات مثل «غير تجارية» و«في تنافس مع» و«سلطة الحكومة» وغيرها. والأمير يتطلب مزيداً من التوضيح في المناقشات الدائرة حول المخاطر والفرص التي توفرها اتفاقية الجاتز. كذلك يتطلب الأمر توضيح الخدمات المعفاة أو المستثناة في التعليم العالي. وقطاع التعليم العالي ليس القطاع الوحيد الذي يتأثر بغموض البند الثالث من المادة الأولى في اتفاقية الجاتز. فعلى سبيل المثال، اتخذ قطاع خدمات التمويل خطوة مهمة، وأعدّ ملحقين للاتفاقية توضح المقصود بخدمات التمويل، وحذف فقرة «هذه الخدمات التي تُموّل من السلطة الحكومية» وهذه خطوة بناءة يجب أن يحذو حذوها قطاع التعليم عامة، وقطاع التعليم العالي خاصة.

ما معنى مبدأ التحرير التقدمي؟ Progressive Liberation

الجاتز ليست اتفاقية حيادية تستهدف تطوير وفرض تحرير التجارة في مجال الخدمات. وتشتمل عملية التحرير التقدمي على جانبين: توسعة الجاتز لتشمل قطاعات خدمية أكثر، والحد أو تقليل المقاييس والإجراءات التي تحول دون زيادة التجارة. علاوة على ذلك، ورغم أحقية كل دولة في تحديد مدى التزاماتها وتعهداتها، ففي كل جولة من المفاوضات، يتوقع أن تضيف الدول قطاعات أساسية أو فرعية إلى قائمة جداولها القومية بالالتزامات، وتتفاوض من أجل إزالة القيود المفروضة على شهادة دخول السوق والاتفاقية القومية.

وتستهدف الجاتز تيسير وتطوير فرص أكثر للتجارة. والدول التي لا تعبأ بتصدير أو استيراد الخدمات التعليمية سوف تتعرض لضغوط كثيرة لفتح أسواق للمستثمرين الأجانب. والجاتز أداة جديدة من نوعها، وسرعان ما ستصبح مخاطر الجاتز والفرص التي تقدمها.

كيف يتم تناول الإعانات المالية في ظل اتفاقية الجاتز؟ Subsidies

الإعانات المالية هي بمثابة إجراءات أو مقاييس measures تستخدمها الجاتز. وفي ظل اتفاقية الدولة الأكثر رعاية (MFN)، عند الاتفاق على التزام ما، فإن ذلك يعني

أنه عند منح إعانة مالية Subside لأحد المستثمرين الأجانب، فإن ذلك يسرى على كل المستثمرين الأجانب (ويستثنى ذلك عندما تفرض دولة ما قيوداً خاصة على الاتفاقيات القومية). ويشتمل ذلك على مضامين مهمة للخدمات التي يتم تمويلها من قبل الدولة. فالدولة في هذه الحال تكون معفاة من منح أى امتيازات للمستثمرين المحليين. وقد يكون هناك من يتساءل عما إذا كان تمويل التعليم العالى يخضع لسيطرة الجاتز. ويحتاج التربويون إلى تركيز الانتباه على مدى تأثير وانطباق الإعانات المالية على الخدمات التعليمية، بما فيها استيراد المجالات البحثية وخدمات التطوير.

وترتبط هذه القضايا بآليات وتشريعات الاتفاقية ذاتها. وفوق ذلك، هناك جوانب أخرى فى الاتفاقية تبدو متناقضة، وتحتاج لمزيد من التحليل. وتشمل هذه الجوانب ميكانيزم الخلاف، واتفاقيات الاحتكار على سبيل المثال. وتجدد الإشارة إلى أن الجاتز مازالت اتفاقية لم تُختبر بعد، وتختلف التأويلات للقواعد والالتزامات الرئيسة المتضمنة فى الاتفاقية. وسوف يستغرق الأمر سنوات عديدة لإزالة iron out الفقرات والعبارات الغامضة فى الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية Tariffs والتجارة، واتفاقية الجاتز. وإذا كان الاختصاصيون والمحامون سيتولون مراجعة الجوانب الفنية والقانونية للاتفاقية، فإن التربويين مطالبون بدراسة كيفية تطبيق الاتفاقية فى قطاع الخدمات التعليمية، وتأثيرها فى هذا القطاع.

مدى التزامات الدولة Extent

قطاع التعليم أقل القطاعات الخدمية التزاماً. والسبب غير واضح. لكن ربما يرجع ذلك إلى حاجة الدول لتحقيق توازن بين أولويات التعليم المحلية، أو إيجاد طرق لتحرير الخدمات التعليمية. أو ربما يرجع السبب إلى احتلال التعليم أهمية متدنية فى اتفاقيات التجارة الإقليمية والدولية وربما فى اتفاقية الجاتز أيضاً.

وجميع الدول الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية (١٤٤ دولة) عليها التزامات نحو التعليم، بالإضافة إلى أن إحدى وعشرين دولة فقط عليها التزامات نحو التعليم العالى، فمثل الكونغو ولوسوتو وجامايكا وسيراليون عليها التزامات غير

مشروطة نحو التعليم العالى، رغبة منها فى تشجيع المستثمرين الأجانب على المساعدة فى تطوير نظمها التعليمية، والتزامات أستراليا نحو التعليم العالى تشمل تقديم خدمات تعليمية إضافية خاصة، بما فيها خدمات التعليم العالى. وتتضمن اتفاقية الاتحاد الأوروبى مواد خاصة بالتعليم العالى، مع فرض قيود على كل نماذج التجارة، باستثناء «الاستهلاك خارج البلاد»، الذى يقصد به المصروفات التى يدفعها الطلاب الأجانب مقابل خدمات التعليم العالى. وهناك أربع دول فقط (الولايات المتحدة، نيوزيلاندا، أستراليا، اليابان) من مجموع الإحدى والعشرين دولة التى عليها التزامات نحو التعليم العالى، تقدمت باقتراح يوجز اهتماماتها وقضاياها. وكل طلبات تحرير التجارة قدمت فى يونيو ٢٠٠٢. وجدير بالذكر أن الطلبات ملزمة للطرفين bilateral، وليست فى حاجة لنشرها فى أى وسيلة إعلامية. وجاء الرد على هذه الطلبات فى يناير ٢٠٠٣. وقد حان الوقت للتربويين لتوثيق صلتهم بالحكومة وبموظفى التجارة لضمان الاستماع إلى آرائهم وخبراتهم.

وهناك حاجة أيضا لمزيد من التحليل للعوامل التى تقف وراء الالتزامات، أو قصور الالتزامات فى التعليم العالى. وهناك رؤى عديدة حول عدد الالتزامات وجوهرها، لأن الدول لديها أهداف مختلفة خاصة بالسياسة القومية، وبالتجارة فى مجال الخدمات التعليمية.

وتباين الأساليب والمبررات. فعلى سبيل المثال، من المبررات الخاصة بحماية المستهلك مدى الحاجة إلى توفير فرص أكثر للمستهلك، أو حمايته، بضمان مستويات جيدة من فرص الالتحاق وجودة الخدمات التعليمية، والمبرر الاقتصادى يكمن فى أنه طريقة لزيادة طرائق وأساليب التصدير التجارى، أو كطريقة لجذب مزيد من الاستثمارات فى مجال التعليم للدول المستوردة. ويرى البعض الآخر أن التبرير الاقتصادى هو نوع من التخريب Sabotaging لأهداف التنمية الاجتماعية فى مجال التعليم، والأهداف العلمية والمعرفية. ويمكن استخدام عدد من القضايا لتوضيح التباين فى الآراء الخاصة بمبررات وفوائد زيادة التبادل التجارى فى التعليم. وتباين الآراء بين الدول، وداخل الدولة الواحدة، وبين المعنيين بالتعليم أنفسهم. وهناك حاجة لمزيد من الحوار والمناقشة؛ من أجل اتخاذ موقف بشأن الأسباب التى

تستدعى تحرير التجارة، أو الأسباب التي لا تجعل بعض الدول معارضة لتحرير التجارة، وكيف أن اتفاقيات التجارة تساعد أو تعوق تحقيق الأهداف القومية والمصالح لعالمية.

Interests

تطوير مصالح الدولة

أصوات الدول النامية لا بد أن تجد آذاناً صاغية لها، حتى تتضح الفوائد والمخاطر المرتبطة بزيادة حجم التبادل التجاري، وحتى لا تقلل جهودها في تطوير وزيادة نظم التعليم العالي المحلية. ومع ذلك، تتباين أصوات ومصالح الدول النامية. فبعض الدول النامية ترى إتاحة الفرصة للمستثمرين الأجانب لتقديم برامج في التعليم العالي وتعليم الكبار، أو الاستثمار في تمويل البنية التحتية للتعليم. بينما تعبر بعض الدول النامية عن مخاوفها من سيطرة رأس المال الأجنبي أو استغلال الثقافة والنظام القومي. وتحرير التجارة «لمصلحة من» أو «بأى تكلفة» قضية رئيسة.

وتمثل الجودة Quality والاعتماد accreditation جوهر هذا النقاش. فوضع إطار عمل للتصريح والاعتماد ومنح الشهادات وضمان الجودة مهم لكل الدول، المصدرة والمستوردة للخدمات التعليمية على السواء. وتعتبر الدول النامية عن قلقها بشأن قدرتها على وضع مثل هذا الإطار للعمل في ضوء التوجه نحو تحرير التجارة، وتقديم التعليم خارج حدود الوطن.

والجائز عامل ضمن عوامل كثيرة، تشجع على مزيد من الحراك للأساتذة والمهنيين. ورغم تركيز اتفاقية الجات على الحراك الوقتي للقوى العاملة، إلا أنها قد تؤدي إلى وتيسر الهجرة الدائمة. والحراك المتزايد للمعلمين والباحثين يناسب ظروف الدول النامية. وقد يكون من الضروري لهذه الدول أن تسعى إلى تحسين النظم التعليمية، إذا انتقل الخريجون وأصحاب المؤهلات الجيدة للعمل في دول أخرى.

وهناك القضية الأساسية التي تتعلق بقدرة الدول النامية على المشاركة الفاعلة في نظام التجارة العالمية، وأن تكون أعضاء أساسيين في منظمة التجارة العالمية (WTO). وهناك اعتقاد أن اتفاقيات التجارة العالمية تحمل في ثناياها أهدافاً خفية لجعل الدول الفقيرة أكثر فقراً، بدلا من السعى لتضييق الفجوة بين الدول المتقدمة والنامية. وتدل

الشواهد أن الدول الفقيرة تزيل العوائق أمام تجارة الدول الغنية، فى الوقت الذى تضع فيه الدول الغنية العقبات والعوائق أمام منتجات الدول الفقيرة. فأين العدالة التى تستهدفها الجائز؟

وقضية العوائق أساسية، لأن إزالة العوائق سبب وجود Raison el'etre الجائز. وهناك عوائق تطبق على كل القطاعات، وعوائق أخرى تطبق على قطاع الخدمات التعليمية، ولا يوجد اتفاق على تحديد أكثر القطاعات أهمية. وهذا يقتضى الوقوف على ما إذا كانت العوائق تعمل لصالح الدولة المصدرة أو المستوردة. ويجدر الإشارة إلى أن ما تعتبره بعض الدول عائقا، قد لا يكون كذلك فى دولة أخرى.

تحرير التجارة والاتجاهات فى التعليم العالى

يرتبط تحرير التجارة بالقضايا والاتجاهات الأخرى فى التعليم العالى، وصعب فصل المضامين الخاصة بالتجارة وحدها. وتشمل الاتجاهات:

- * استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال لتقديم البرامج محليا وعالميا.
- * زيادة عدد المستثمرين فى القطاع الخاص لتقديم تعليم عال خاص محليا وعالميا.
- * زيادة التكاليف والمصروفات الدراسية فى المؤسسات العامة والخاصة.
- * حاجة المؤسسات العامة للبحث عن مصادر تمويل بديلة. ويتطلب ذلك من هذه المؤسسات المشاركة فى أنشطة استثمارية، أو تشجيع القطاع الخاص على تقديم دعم مالى.
- * قدرة الحكومة أو عجزها عن تمويل الطلب المتزايد على التعليم العالى وتعليم الكبار.

هذه الاتجاهات واضحة أكثر فى الدول المتقدمة من الدول النامية. فكيف ترتبط الجائز بهذه الاتجاهات؟ وإذا كانت الجائز تسهم فى استخدام الأساليب التجارية أو أساليب السوق فى التعليم، وتؤدى إلى زيادة استخدام التعليم الإلكتروني، لكن الجائز ليست مسئولة عن ظهور هذه الاتجاهات. ولا بد من الاعتراف بأن الجانب التجارى للتعليم العالى كان موجودا قبل توقيع اتفاقية الجائز.

ويحتفل مؤيدو زيادة التجارة فى الخدمات التعليمية بوجود اتفاقية تستخدم كوسيلة لزيادة فوائد هذه الاتجاهات والفرص الجديدة المتاحة. ومن ناحية أخرى، يؤكد النقاد المخاطر المرتبطة بزيادة التجارة منتقدين أن التجارة تؤدي إلى زيادة أعداد المستثمرين، وفى هذه الحال تكون برامج جودتها وأسلوب تسويقها موضع استفسار وتساؤل، كل ذلك يمثل تحديات لفكرة جعل التعليم «سلعة عامة».

Issues and Questions

قضايا وإشكاليات حول سياسة التعليم العالى

يتناول هذا الجزء القضايا والإشكاليات المرتبطة بتأثير تحرير التجارة واتفاقية الجاتز على توجهات سياسة التعليم العالى.

Role of Government

• دور الحكومة

الدور المتغير للحكومة أكثر القضايا المتنازع عليها. فالعولمة وأسلوب الإدارة العامة الجديد يغيران ويتحديان أدوار الحكومة والدولة. والتوجه نحو تحرير التجارة عامل آخر يسهم فى تغيير دور الحكومة. وبالنسبة للتعليم، تقوم الحكومة بدور فى تمويل وتنظيم وإدارة وتقديم التعليم العالى، أو على الأقل تحدد الهيئات والمؤسسات المسئولة عن هذا الدور. ويحدث هذا بصفة خاصة فى الدول التى يطبق فيها النظام العام، أو الدول التى يوجد فيها نظام مزدوج، ما بين العام والخاص.

والطلب على الخدمات العامة، والعجز عن توفير تمويل كاف، يجبران الحكومة على تحديد أولويات العمل. وفى التعليم العالى، يؤدي ذلك إلى ظهور عدد من التطورات الجديدة. من هذه التطورات:

* تطوير صيغ جديدة للتمويل، بحيث يتحمل الطلاب الجزء الأكبر من عملية التمويل.

* إجبار المؤسسات التى تعتمد على التمويل العام البحث عن مصادر تمويل بديلة، من خلال القيام بأنشطة تجارية، محليا وعالميا.

* مطالبة المؤسسات منح الاستقلال الذاتى بعيدا عن سيطرة الحكومة.

* السماح لمستثمرى القطاع الخاص بتقديم برامج تعليمية وتدريبية.

وهذه التطورات تزداد تعقيدا عندما يهتم المستثمر فى القطاع العام أو الخاص بالدخول فى السوق المحلى، وأيضًا عندما يهتم المستثمر المحلى بالبحث عن أسواق فى دول أخرى. وهذه السيناريوهات تتطلب من الحكومة اتخاذ خطوات طويلة المدى تجاه خواص وعيوب التوسع فى التجارة الأجنبية عند تقديم وتنظيم التعليم العالى.

Student Access

قبول الطلاب والتحاقهم بالتعليم العالى

تشعر الحكومة ومؤسسات التعليم العام بمسئولية ضمان القبول والالتحاق بالتعليم، على الأقل لمعظم طلاب التعليم العالى وفى كثير من الدول، هذه الإشكالية ليست سهلة، لتزايد الطلب على التعليم العالى وتعليم الكبار، بصورة تفوق قدرة الدولة على توفير وتحقيق هذا المطلب. ولعل هذا هو أحد الأسباب التى تدفع الطلاب للدراسة خارج أوطانهم، والمستثمرين الأجانب لتقديم خدمات التعليم العالى.

وتزداد إشكالية القبول أو الالتحاق تعقيدا مع تحرير التجارة. إذ يرى أنصار تحرير التجارة أن المستهلكين والطلاب سوف تتاح لهم فرص أكبر للدخول access فى التعليم محليا وعالميا. بينما يرى معارضو تحرير التجارة أن فرص القبول بالتعليم سوف تتضاءل، لأن التجارة سوف تجعل التعليم سلعة تباع وتشتري، وتكون النتيجة زيادة حدة escalate التكلفة للتعليم، وربما تؤدي إلى ازدياد واجة النظام. ويعتبر النقاد التجارة تهديداً لطبيعة الخدمات التعليمية العامة. ويتطلب ذلك حواراً مفتوحاً وواظياً.

ولعل هذا يشير تساؤلاً استراتيجياً حول قدرة ودور الحكومة فى توفير فرص قبول مفتوحة أو محدودة فى التعليم العالى. فعلى سبيل المثال، إذا كان التعليم مسئولية عامة، هل يستطيع المستثمرون المحليون أو الأجانب المساعدة فى الاضطلاع بهذه المسئولية العامة؟ وإذا كان الأمر كذلك، هل يتمتع المستثمرون الأجانب بالمنح والإعانات المالية والإعفاءات الضريبية نفسها مثل المستثمرين المحليين وفقاً لاتفاقية الجائز؟

Funding

التمويل

كثير من الإشكاليات المتعلقة بالقبول أو الالتحاق تصدق أيضا على التمويل.

فبعض الحكومات تعاني عجزاً في ميزانياتها، وتنقصها الإرادة السياسية لتحديد مصادر التمويل للوفاء باحتياجات التعليم العالى. فهل تستطيع التجارة الدولية توفير مصادر بديلة للتمويل، أو مستثمرين جدد؟ وسوف يجيب مؤيدو تحرير التجارة بنعم أو بسبب التزامات الجاتز، مثل اتفاقية الدولة الأكثر رعاية MFN، والتزامات الاتفاقية القومية، فهل يُسمح للمستثمرين الأجانب والمحليين المشاركة فى التمويل العام؟ علاوة على ذلك، هل يستطيع المستثمرون الأجانب إقناع الحكومة بتخفيض التمويل العام للتعليم العالى وتعليم الكبار، ومن ثم تتعرض المؤسسات التى تعتمد على التمويل العام للخطر Jeopardize؟ هل تنفيذ التجارة الدولية بعض الدول بزيادة صادراتها التعليمية، وغير مفيدة لبعض الدول الأخرى، خاصة فى إطار التمويل، والقبول بالتعليم العالى؟ وتأثير تحرير التجارة سلاح ذو حدين، فيما يتعلق بتمويل التعليم العالى، عام أو خاص، وتمويل الأنشطة البحثية.

تنظيم الاستثمارات الأجنبية

تطوير إطار عمل تنظيمى خاص بتنوع الاستثمارات ونماذج التوزيع مطلوب. وصار إطار العمل التنظيمى أكثر ضرورة مع زيادة التجارة الدولية. وفى بعض الدول، يعنى هذا وضع سياسة للترخيص وتنظيم وضبط الاستثمارات الخاصة والأجنبية لضمان الوفاء بأهداف السياسة القومية، وحماية المصالح العامة. وقد يعنى أيضاً حدوث تحول فى التفكير العام وتفكير الحكومة نحو الرأى القائل بأنه إذا كان التعليم العالى سلعة عامة، فإن الاستثمارات الخاصة والعامة يمكن أن تفى بهذه الوظيفة العامة. وقد يؤدى ذلك إلى التنافس بين المستثمرين، وفى الوقت نفسه، يحدث ارتباك عام للمستهلك. لذلك هناك حاجة لإطار عمل تنظيمى شامل لخدمة المصالح المحلية والقومية، وللوفاء بالاحتياجات، وحماية مصالح المعنيين بالتعليم العالى، خاصة الطلاب.

كذلك هناك حاجة لتحديد كيفية توافق إطار العمل التنظيمى المحلى والقومى مع إطار العمل الدولى، وأن يكون جزءاً منه إذا تطلب الأمر. وزيادة التداخل بين الدول، وكذلك تحرير التجارة يؤكدان مدى الحاجة إلى تناسق Coherence أكثر بين أطر

العمل القومية. فكيف يستطيع التناسق بين إطار العمل القومى والمحلى وإطار العمل
الدولى تعضيد وظائف السياسة التعليمية والتنظيمية القومية؟

Recognition of Qualifications

الاعتراف بالمؤهلات

لا ريب أن ظهور أنواع جديدة من المستثمرين فى مجال التعليم، ونماذج تقديم
جديدة، ومستويات جديدة من الحراك الطلابى، وفرص جديدة للتجارة فى التعليم
العالى، كل ذلك سوف يلقى بظلال الشك على الاعتراف أو تقدير المؤهلات، وعلى
نقل السمعة الأكاديمية. وهذه الإشكالية ليست جديدة. واتفاقيات التجارة ليست
مسئولة عن وجود هذا السيناريو من الشك أو الفوضى العامة. لكن هذه الاتفاقيات
تسهم فى زيادة تعقيد هذا الشك أو الفوضى Confusion، وفى ضرورة التوصل إلى
قرار عاجل. كما أن الاعتراف القومى والدولى بالمؤهلات، ونقل السمعة الأكاديمية
ظل موضوع حوار مطنب. فاتفاقية لسبون حول الاعتراف بمؤهلات التعليم العالى
فى أوربا، ونظام نقل الخبرة أو السمعة الأوروبية، والحراك الجامعى فى منطقة المحيط
الهادى، أمثلة جيدة للمحاولات الإقليمية التى قد تؤدى إلى تطوير أسلوب تقدير
دولى.

Quality Assurance and Accreditation

ضمان الجودة والاعتماد

وجود مجموعة من القواعد والالتزامات القانونية فى اتفاقيات التجارة، بالإضافة
إلى تزايد تقديم الخدمات التعليمية خارج حدود الوطن، كل ذلك يتطلب الاهتمام
بإشكاليتى ضمان الجودة والاعتماد للمستثمرين فى حقل التعليم. وإذا كان ضروريا
وجود سياسة وميكانيزمات محلية وقومية تتناول إجراءات تقييم الجودة والاعتماد
فى البرامج الأكاديمية التى يقدمها مستثمرو القطاع الخاص والأجانب، فمن
الضرورى أيضاً الاهتمام بتطوير أسلوب دولى لضمان الجودة والاعتماد.

ولا ريب أنه فى ظل عالم تعبر فيه تجارة التعليم حدود الوطن، تواجه المشروعات
القومية لضمان الجودة تحديات جسام بسبب تعقيدات مناخ التعليم الدولى. ورغم
زيادة الوعى بهذه التعقيدات، لا يوجد اتفاق حول مدى الحاجة إلى ربط السياسات
القومية بأسلوب دولى لضمان الجودة والاعتماد. وهذه الرؤية سوف تزيد من حرارة

المناقشة حول التطوير المقترح، إما تأييداً أو رفضاً. ورغم الوعي بضرورة النظم القومية، إلا أن النظم ذاتها غير كافية، وربما تكون فاعلة أكثر إذا تحقق تناسق أكبر داخل النظام الدولي. وبات ضرورياً أن يتولى اختصاصيو التعليم مناقشة وتحديد ميكانيزمات تنظيمية مناسبة على المستويين القومي والدولي، بحيث لا يتركون هذه المسائل لمصممي ومحكمي arbitators اتفاقيات التجارة.

وهناك إشكالية أخرى محل خلاف Contentious تتعلق بتطبيق مشروعات أو مخططات ضمان الجودة على المستثمرين المحليين والأجانب. والمتأمل في اتفاقية الجاتز يلاحظ أن هناك بعض الظروف، مثل الالتزامات القومية، التي تتطلب خضوع كل المستثمرين المحليين والأجانب للمعايير والعمليات نفسها. وفي بعض الدول لا تكون هناك إشكالية بهذا الشأن، لكن في دول أخرى مثل كندا وألمانيا، تكون هناك إشكالية كبيرة.

و ضمان جودة التعليم العالي في بعض الدول ينظمه قطاع التعليم العالي نفسه، وفي بعض الدول الأخرى، تنظمه الحكومة. والإشكالية الرئيسة هنا أن السلطة الخاصة ب ضمان الجودة والتنظيم والاعتماد تحتاج إلى إعادة نظر وتوجيه من جانب المعنيين والهيئات الخاصة بقطاع التعليم العالي، ولا تترك لأهواء السوق والتجارة.

البحث وحقوق الملكية الفكرية

في الاقتصاد الجديد الذي يؤكد تجارة وإنتاج المعرفة، يتزايد الاهتمام بالمحتوى الفكري والإبداع في المنتجات والخدمات. وحقوق الملكية الفكرية TRIPS بمثابة اتفاقية تجارية أخرى وتنفصل تماماً عن اتفاقية الجاتز. وتتناول أيضاً تحرير التجارة. وتشمل حقوق الملكية الفكرية براءة الاختراع Patent، والماركات التجارية trademark، وحقوق التأليف والنشر، وكلها إشكاليات ترتبط بوظائف البحث والتدريس في قطاع التعليم العالي.

والنظرة المتأنية لمضامين اتفاقيات التجارة بالنسبة للبحث والأعمال الفكرية تثير عدداً من الإشكاليات. إذ يعبر نقاد التجارة عن قلقهم بشأن التأكيد المتزايد على تسويق منتجات المعرفة. ويعتقد المتشككون Skeptics أن الثالوث trinity الخاص

بالتدريس والبحث وخدمة الجامعات التقليدية معرض لخطر إذا كان أسلوب تناول التعليم العالي ثمرة التجارة المتزايدة في التعليم، وبعض الاتفاقيات مثل الجائز وحقوق الملكية الفكرية.

التدويل أو العالمية internationalization

في ظل المتغيرات التي تشهدها المنظومة الدولية، هناك حاجة للاهتمام بتأثير تحرير التجارة على أنشطة التدويل أو العالمية، والأنشطة العلمية. هل تحرير التجارة سوف يسيطر ويُضعف العلاقات الأكاديمية الدولية للدول والمؤسسات، أم سيزيدها نمواً وتطوراً؟ وهناك كثير من الاستراتيجيات الخاصة بالتدويل أو العالمية يمكن أن تتعرض للخطر jeopardize من جانب الأسلوب أو الاتجاه approach التجاري. فعلى سبيل المثال، المشاركة في برامج التنمية الدولية أو برامج المساعدة الفنية قد تؤدي إلى فوائد متبادلة لكل الأطراف، ونتائج مهمة للبحث والتدريس وتطوير المناهج. هل هذه البرامج تكتسب أهمية عندما يتزايد الضغط على التجارة؟

وهل يمكن استخدام إيرادات revenues أنشطة التعليم التجارية لتقديم مساعدات مالية subsidies للأنشطة الخاصة بالتدويل أو العالمية؟ وماذا يمكن أن يحدث للتبادل الطلابي، والمنح الدراسية، وغيرها من برامج الحراك الأكاديمي التي ليس لها تمويل محدد؟ وهل يمكن توجيه مصادر التمويل المحدودة بالمؤسسة للأنشطة التجارية التي لها عائد اقتصادي، بدلاً من الأنشطة الخاصة بالتدويل أو العالمية التي تركز على القيم الأكاديمية الإضافية؟ وكيف يمكن أن تتكامل الأنشطة الخاصة بالعالمية والتجارة مع بعضها البعض؟ وهل العلاقات الثنائية وشبكات الاتصال المتعددة الأطراف داخل المؤسسات والمشكلة بالأنشطة التجارية تزيد من الجهود البحثية وتطوير المناهج، أم تعرضها للخطر؟ هذه الإشكاليات تحتاج إلى مزيد من الحوار والدراسة. ولا بد من مضاعفة الجهود لرسم فوائد profits وأهمية العالمية غير التجارية، ولاكتشاف مدى أهمية وجود علاقة متبادلة بين التجارة في التعليم وأنشطة العالمية.

الحراك المهني Mobility of professionals

من الأمور المسلم بها أن الجائز تيسر الحراك المهني من أجل الوفاء بالطلب المتزايد

على العمالة الماهرة. ويؤثر ذلك الحراك على كثير من القطاعات الخدمية، وبصفة
أخص على التعليم العالى. فالتعليم العالى وتعليم الكبار يستجيبان لاحتياجات
القوى العاملة عن طريق تقديم التعليم المناسب والبرامج التدريبية لمواجهة اقتصاد
السوق. لكن فى الوقت نفسه يتأثر قطاع التعليم العالى وتعليم الكبار بحراك
الأساتذة والباحثين. وفى دول كثيرة، يترتب على العجز فى المعلمين استخدام
حملات لاختيار المعلمين من دول أخرى كعمالة وافدة.

ونظرا لرغبة كثير من المعلمين والباحثين العمل فى دول ظروف العمل والمرتب
فيها أفضل، فإن الدول المتقدمة تستفيد من هذا الحراك للعمالة المهنية على حساب
دول أخرى.

الثقافة والتثقيف Culture and Acculturation

وأخيرا وليس آخرا تأتى إشكالية الثقافة والتثقيف. التعليم عملية تسهم إلى حد
كبير فى تحقيق التجانس الثقافى. والتعليم الوسيلة الرئيسة للتثقيف. ويعبر نقاد الجائز
عن قلقهم بشأن تجانس الثقافة عبر الطلب الأجنبى على التعليم العالى وتعليم
الكبار.

ويرى المؤيدون للجائز أن تهجين hybridization وانصهار الثقافة سوف يتطور
من خلال الحراك المتزايد للأفراد. ويعتقد المؤيدون أيضا أن هذه العملية تستغرق عدة
عقود، ويتولد عنها التبادل والأشكال الثقافية.

إشكاليات على المستوى المؤسسى Institutional Level Issues

الاهتمام الأساسى لهذا الجزء يركّز على الإشكاليات الشاملة للسياسة التجارية،
ومع ذلك يجب عدم تجاهل العوامل المؤثرة فى كل مؤسسة على حدة، خاصة
مؤسسات التعليم العالى العامة. والإشكاليات البارزة Foremost تتعلق بالاستقلال
الذاتى للمؤسسات، والحرية الأكاديمية، والاستخدام أو التوظيف المستمر والدائم
للأساتذة. وبينما ترتبط هذه الإشكاليات الثلاثة بتحرير التجارة، إلا أنها ترتبط أيضا
بالإشكاليات الأكبر لتسويق وخصخصة التعليم التى تحدث محليا وعالميا.

الإشكالية الخاصة بتحرير التجارة التي يتم تفسيرها في إطار اقتصادي من المتوقع أن تسيطر على جدول الأعمال agenda. وهناك خطر الزحف التجاري trade creep، حيث يتم بلورة إشكاليات السياسة التعليمية في إطار السياسة التجارية. وإذا كانت التحديات المحلية لتوفير التعليم على شاشة الرادار لدى معظم لدول، فإن إشكالية التجارة الدولية في الخدمات التعليمية سوف تزداد أهمية مستقبلاً.

ويرى مؤيدو تحرير التجارة أن اتفاقية الجاتز هي اتفاقية اقتصادية، وهدفها التوسع في تحرير التجارة لأسباب اقتصادية. وعلى افتراض أن مجال التجارة سوف يزداد في التعليم العالي مستقبلاً، فإن اتفاقية الجاتز وغيرها من اتفاقيات التجارة سوف تسهم في تطوير التجارة، وتحقيق فوائد اقتصادية كثيرة. ويرى منتقدو الاتفاقيات التجارية أن سيطرة جدول الأعمال التجاري يكون على حساب أهداف رئيسة أخرى للتعليم العالي، مثل: التنمية العلمية والثقافية والاجتماعية، ودور التعليم في تطوير الديمقراطية والمواطنة.

الفصل السادس

العولمة ومستقبل التعليم العالى *

يستهدف هذا الجزء الوقوف على موضوع العولمة ومستقبل التعليم العالى. وهذه عملية ليست سهلة كما يتصور البعض، لأن العولمة ظاهرة معقدة، بحيث يصعب الدخول فى تفاصيلها وعملياتها، واستخلاص ما يؤثر منها فى التعليم العالى. والتحليل المقدم يتناول بإطناب الفروق بين المنافسة الاستاتيكية (الثابتة) والديناميكية (المتحركة)، لأن المنافسة فى كل أنواعها تحمل بين طياتها سلوكيات مختلفة. تقدم هذه الفروق وصفا لمجموعة من السياسات يمكن للجامعات استخدامها لمواجهة تحديات العولمة. وقد يتصور البعض أن الحوار الخاص بالعولمة والتعليم العالى حديث مجرد من أى مغزى، والعكس صحيح. إذ يستهدف الحوار تقديم تحليل مطنب لديناميكيات العولمة المؤثرة فى الجامعات، بصورة تساعد الجامعات فى اتخاذ إجراءات، والقيام بأفعال لمواجهة المناخ الدولى المتغير.

وجدير بالذكر أن التحليل رغم تركيزه على طبيعة المنافسة التقليدية، لكنه لا يستهدف مرة أخرى خداع الجامعات أو تملقها Cajole للتصرف بالطريقة نفسها مثل المؤسسات التجارية، والعكس صحيح. والمنافسة الديناميكية ضرورية لفهم العولمة، وهذه المنافسة بمثابة العملية التى تربط العولمة بإنتاج المعرفة التى تعتبر إحدى الوظائف المهمة للجامعة. ولأن الجامعات مازالت هى المصدر الوحيد تقريباً لإنتاج المعرفة، فإنها سوف تنزلق إلى عملية المنافسة الديناميكية. ورغم الافتراض القائل بأن الجامعات أنشئت لمقياىم بدور مهم فى الاقتصاد العالمى، الذى تسعى المنافسة الديناميكية من خلاله لتوضيح elicit حلول المعرفة، يبقى التساؤل حول قدرة الجامعات المساهمة فى إنتاج المعرفة دون تخليها عن قيمها الأساسية.

وغاية القول أن العولمة هى الدافع للتغيير فى الجامعة، لأنها (أى العولمة) تغير

* تأليف ميشيل جيبونز Michael Gibbons.

سلوكيات الأكاديميين في العملية البحثية ذاتها. وهنا يظهر عنصران: أحدهما يتعلق بظهور مجموعة جديدة من الممارسات البحثية، والآخر يتعلق بنشر البحوث كنشاط تنافسي يُمارس خارج أسوار الجامعة.

Universities and Research

الجامعات والبحث العلمي

يقتضى الوقوف على طبيعة العلاقة بين الجامعات والبحث العلمي أولاً لتقديم وصف مقتضب لمجال وقوة البنية التنظيمية للجامعات، وثانياً تصنيف مجموعة جديدة للممارسات البحثية التي تختلف عن الطريقة التي يتم من خلالها تنظيم وإجراء البحوث في الجامعات في الوقت الحاضر. ويلى ذلك وصف الفروق الأساسية بين مجموعتي الممارسات البحثية في إطار ما يسمى «بأسلوب واحد Mode one» و«أسلوب اثنين Mode Two»، باعتبارها أحد أشكال إنتاج المعرفة. وفي جزء لاحق من هذا الفصل، سيتم تقديم تفسير لكيفية ظهور «أسلوب اثنين»، ولكيفية ارتباطه بالعولمة.

Organization

تنظيم البحوث في الجامعات

عادة ما تكون البنية البحثية في الجامعات مدعومة بمجموعة من الممارسات البحثية، لضمان صحة النتائج. هذه الممارسات البحثية تضع قواعد اللعبة، بمعنى، أنها تضع المصطلحات والتعابير الجديدة في دنيا المعرفة، وتحدد المشاركين في إنتاج البحوث، أى المعرفة الجديدة، وكيفية تنظيم الاعتماد. هذه الممارسات تدعم أساس Underpin البنية التنظيمية للعلم والمعرفة Scholarship. وهذه البنية التنظيمية تلعب دوراً رئيساً في إدارة وتنظيم الجامعات اليوم. وغاية القول أن البنية التنظيمية تتعلق بالتخصص والاختصاصى Specialist. ففي العلوم الاجتماعية والإنسانيات، ينظر إلى التخصصية Specialism على أنها طريق آمن لتقدم المعرفة، وأن صيغها التنظيمية imperatives تصاحب أو تلازم استخدامها في كل مكان.

والبنية التنظيمية تنظم التدريس في الجامعات، عن طريق توفير إطار عمل لتطوير المناهج الدراسية في مرحلة البكالوريوس. هذه البنية هي الرابط الأساسي للتدريس والبحث معاً. كما تدعم الافتراض القائل أن التدريس والبحث يرتبطان معاً في

الجامعات برباط وثيق. والبحث لا يضيف جديداً للمخزون المعرفى للاختصاص فحسب، ولكن يحول هذا المخزون أيضاً والمشروع البحثى إلى مشروع ديناميكى. والممارسات البحثية تلقى الضوء وتوضح articulate البنية التنظيمية، وتعديل، مع الوقت، ما يسمى بالأفكار والأساليب والطرق الأساسية التى يحتاج الطلاب إلى تعلمها.

وللبنية التنظيمية جانبان: جانب معرفى Cognitive، وجانب اجتماعى Social وفى جانبها المعرفى، توفر البنية التنظيمية الأطر التوجيهية guidelines للباحثين حول المشكلات المهمة، وكيفية تناولها، ومن يتناولها، ومعينات الحل. وفى جانبها الاجتماعى، تصف البنية التنظيمية القواعد لتدريب واعتماد الباحثين الجدد، والإجراءات الخاصة باختيار الأساتذة الجامعيين، ومعايير التقدم فى الحياة الأكاديمية. والبنية التنظيمية بجانبها تساعد فى تحديد «العلم الجيد» و«العالم الجيد». والبنية التنظيمية بذلك وثيقة الصلة «بأسلوب واحد» Mode one لإنتاج المعرفة.

ولأن البنية التنظيمية مرتبطة بالجامعات، حينئذ تكون الجامعات المشرّع الأساسى مع التقاليد الأكاديمية، وسوف تتم التفرقة بين «أسلوب واحد» و«أسلوب اثنين». والممارسات البحثية المرتبطة «بأسلوب اثنين» فى نمو مستمر، جنباً إلى جانب الممارسات التقليدية، ومن المحتمل أن يترتب عليها تغيير شكل الجامعات.

وخواص «أسلوب واحد» Mode one باتت معروفة لجميع الاختصاصيين. لكن الأمر ليس كذلك بالنسبة «لأسلوب اثنين». وفيما يلى توضيح للفروق بين الأسلوبين؛ فمصطلح «أسلوب واحد» يشير إلى صيغة Form من صيغ إنتاج المعرفة - مجموعة من الأقطار والطرق والقيم والمعايير - تستهدف ضبط عملية انتشار بنية التخصص إلى مجالات بحثية كثيرة، وضمان توافق هذه البنية مع الممارسة العلمية الصحيحة. ويستهدف «أسلوب واحد» Mode one إيجاز المعايير المعرفية والاجتماعية الواجب اتباعها فى إنتاج وتشريع ونشر المعرفة. والبحث الذى يطبق هذه القواعد يكون بحثاً علمياً، فى حين أن البحث الذى ينتهك Violate هذه القواعد لا يكون علمياً بالمرّة. ولهذه الأسباب، وبينما يتم الحديث فى «أسلوب واحد» عن العلم والعلماء، من الضرورى استخدام المصطلحات العامة للمعرفة (أو

البحث) والممارسين (أو الباحثين) عند وصف «أسلوب اثنين» Mode Two. وهناك قصد وراء ذلك، لا لشيء إلا لإلقاء الضوء على highlight الفروق بين الأسلوبين. ويجب ألا يفهم من ذلك أن مستخدمى «أسلوب اثنين» لا يسلكون حسب معايير الطريقة العلمية. والفروق تزداد وضوحاً في مجال البحوث، وبالتالي يمكن وضعها فى إطار عدد من الخواص، التى تؤكد ظهور أسلوب جديد لإنتاج المعرفة.

هذه الخصائص تفيده فى تحديد الفروق بين «أسلوب واحد» و«أسلوب اثنين» Mode Two على النحو التالى:

* فى «أسلوب واحد»، تحدد المشكلات ونحل فى سياق تحكمه المصالح الأكاديمية لمجتمع معين، أما فى «أسلوب اثنين»، تُنتج المعرفة فى سياق التطبيق.

* «أسلوب واحد» نظامى disciplinary، أما «أسلوب اثنين» نظامى transdisciplinary. تداخلى

* أسلوب واحد يتسم بتجانس المهارات، أما «أسلوب اثنين» فيتسم بعدم تجانس المهارات.

* وفى الإطار التنظيمى، «أسلوب واحد» هيرارقى (هرمى)، وفى الحياة الأكاديمية، يحتفظ بصيغته. لكن فى «أسلوب اثنين» البيروقراطية التسلطية هى السمة الغالبة.

* «أسلوب اثنين» يمكن تعليقه، وتأملى، مقارنة بأسلوب واحد.

* يستخدم «أسلوبا واحد واثنين» نوعاً مختلفاً لضبط الجودة. والمراجعة الجماعية شىء مؤكد. لكن «أسلوب اثنين» يشتمل على مجموعة غير متجانسة ووقية من الممارسين مقارنة «بأسلوب واحد».

إنتاج المعرفة الاجتماعية

العنصر الثانى الذى يسهم فى تطور الممارسات البحثية الجديدة يتعلق بانتشار البحوث كنشاط يمارس خارج أسوار الجامعة. والعقود الخمسة الأخيرة من القرن العشرين المنصرم شهدت ظهور نظام اجتماعى لإنتاج المعرفة.. هذا النظام يتضمن

مخزونا reservoir من المهارات والخبرات التي يمكن استخدامها في عديد من الإشكاليات البحثية، ويتطلب حفظ هذا المخزون من الجامعات القيام بدور في توفير باحثين مدربين.

وأول شيء يلاحظ على ظهور «أسلوب اثنين» Mode Two أن إنتاج المعرفة صار معقدا أكثر مما كان. والتغير الرئيس أن إنتاج المعرفة لم يعد نشاطا ذاتيا. ولم يعد إنتاج المعرفة من صنع الجامعات، ولا تكنولوجيا الصناعة. كما أن إنتاج المعرفة لم يعد حكرا على مؤسسة بعينها؛ بل إنتاج المعرفة انتقل من الأكاديمية (المجتمع العلمي) academy إلى مؤسسات عديدة، بنظرياتها ونماذجها وطرائقها وأساليبها. لذلك، صار إنتاج المعرفة عملية اجتماعية. وقاعدة هذا الإنتاج تكمن في زيادة عدد المواقع التي تشكل المصادر الأساسية لتجميع وإعادة تجميع المعرفة. والنتيجة هذا التراكم المعرفي لتاريخ البشرية. هذا الإنتاج التراكمي للمعرفة يفرق حدود الجامعات ونظمها.

وإنتاج المعرفة الاجتماعية يتصف بخمس خواص، هي:

* تعدد الأماكن التي تجري فيها البحوث لجيدة. والدليل على ذلك تنوع وكثرة المنشورات العلمية.

* اتصال المواقع بعضها ببعض يؤدي إلى توسعة الأساس للتفاعل الفعال. وبالتالي تشتق الإضافات لمخزون المعرفة من الرصيد المعرفي للعديد من المؤسسات.

* تكمن ديناميكيات إنتاج المعرفة الاجتماعية في تدفقات المعرفة، وفي النماذج المتغيرة للترابط Connectivity بين هذه التدفقات. هذه الترابطات تبدو عشوائية، لكنها تتوافق مع سياق الإشكالية، وليس حسب البنيات التنظيمية، أو إملاءات السياسة العلمية القومية.

* تداخل الروابط interconnections في تزايد، ولا تعوقه البنيات المؤسسية القائمة، لأن هذه الروابط مقصود بها أن تكون وظيفية، وتظل موجودة طالما أنها مفيدة. والمد والجزر الخاص بهذه الروابط يتبع طرائق الاهتمام بالمشكلة، وهذه الطرائق لم تعد تحددها البنية التنظيمية للعلوم.

* إنتاج المعرفة يُظهر نمو عدم التجانس heterogeneous، بالإضافة إلى ظهور مواقع جديدة لإنتاج المعرفة. كما أن نظم إنتاج المعرفة الاجتماعية توضح بعض الخواص المرتبطة بالأنظمة الذاتية، التي تزايد فيها كثافة الاتصال بصورة سريعة. وغاية القول أن طبيعة إنتاج المعرفة تُشكل تغيراً أساسياً في إعداد مواقع الخبرة، وفي درجة ترابطها. وبات واضحاً أن البحوث التي تعتمد على المصادر الخاصة بنظام إنتاج المعرفة الاجتماعية، تستخدم معايير مختلفة لتحديد الامتياز أو التفوق البحثي. وإذا كان الباحثون في الجامعة يعملون في إطار نظام توزيع المعرفة، حينئذ فإنهم سوف يستوردون أنواع الامتياز المختلفة إلى الجامعة، ومن ثم يبدأون تعديل ما يؤدي إلى وجود العلم والمعرفة Scholarship.

العولمة والمنافسة والإبداع

العولمة يمكن وصفها بأنها تقليد وتكييف وانتشار الإبداعات التكنولوجية، مع انتشار عملية التصنيع من دولة لأخرى. وقد يهدم إبداع معين Undermine الأساس الذي تقوم عليه شركة ما، وفي الوقت نفسه ينبع هذا التهديد للشركة من عدد من الأماكن المختلفة في العالم، الأمر الذي يثير السلوك التنافسي بين الشركات. والمنافسة فوق ذلك تُطلق عملية الاكتشاف، وزيادة السلوك التنافسي تظهر في حال تكثيف البحث عن الإبداعات، ومن بين طرائق البحث مشاركة الشركات في أنشطة البحث (R) والتطوير D. ونظراً لفهم البحث والتطوير على أنهما يستهدفان إنتاج المعرفة الجديدة، في هذه الحال، وفي عملية الإبداع، تصبح المعرفة مصدراً نادراً. وقد يكون من المناسب الحديث عن الإبداع كعملية بحث عن أنواع مختلفة من «حلول المعرفة». والعولمة حينئذ تصف انتشار التصنيع من دولة لأخرى. لكن ما ينتشر بالفعل هو الإبداعات التي تعتمد بصورة متزايدة على مدخلات المعرفة المتخصصة، ووراء كل ذلك المنافسة بين الشركات.

وجدير بالذكر أن المنافسة بين الشركات تحدث على مستويين: المنافسة الاستاتيكية (الساكنة) Static، والمنافسة الديناميكية (النشطة) Dynamic. والمنافسة الاستاتيكية تدفع الشركة إلى البحث عما يحقق الفاعلية، من خلال السعي لتحسين طرائق تحديد

المصادر أو الموارد. وعند هذا المستوى، عملية الاكتشاف تشمل degree نشاطا بحثيا R. وتطويريا D. وتسمى الشركات إلى تحسين العمليات الصناعية التي تستخدمها، وخواص الأداء لمنتجاتها. وتكون النتيجة تياراً Stream من الإبداعات المميزة داخل إطار مجموعة من التكنولوجيات المختارة. وعند مستوى المنافسة الاستاتيكية، تسمى الأسواق إلى الاختيار والمفاضلة بين المنتجات. ونظراً لاختلاف الشركات فى درجة الفاعلية، تختلف الشركات فى ما بينها فيما يسمى «بمتوسط الممارسة الجيدة».

وفى ظل المنافسة الديناميكية، تختلف الأمور. وتطلق المنافسة الديناميكية أيضا عملية الاكتشاف، لكن بشكل مختلف. بمعنى أنه عند البحث عن أشكال تصميم جديدة، وأشكال جديدة من الأفكار والتكنولوجيات التى تشكل الأساس لبقاء الشركة، فلا بد أن تكون مجموعة التكنولوجيات وأشكال التصميم الموجودة فى الشركة ذات جاذبية للمستهلكين من مكان لآخر. وبمعنى آخر، المنافسة الديناميكية تطلق نوع السلوك البحثى الذى تضطلع به الشركة فى توقع منها بظهور حل معرفى من مكان ما، يكون الأساس التكنولوجى لها. لكن لأن نوع الحلول المعرفية ومكان وجودها مجهولة، تخاطر الشركات بالمشاركة فى أنشطة بحثية مشتركة، مثل تأسيس شركات اتصال مشتركة، وتدخل فى تحالفات، وشراكات متنوعة.

وفى إطار عملية البحث، تشكل هذه التعاونيات مواقع معقدة لحل المشكلة. ويتم اقتفاء الحلول بصورة تعاونية، من جانب المشاركين والمنافسين أحيانا. وفى ظل المنافسة الديناميكية، تسمى الأسواق ليس للمفاضلة بين المنتجات، لكن بين المجموعات البحثية. ونظراً لاختلاف المجموعات فى درجة ومدى الإبداعية لديها، يعتمد أداء كل مجموعة بحثية على تكوينها. وهذه عملية غاية فى الأهمية للشركات أن تحدد نوعية وعدد الشراكات البحثية.

والعولة وفق ذلك تدور حول تقليد وتكييف الحلول المعرفية، لانتشارها من شركة لأخرى، ومن دولة لأخرى. وجدير بالذكر أن العولة لكونها تثير المنافسة الديناميكية، تؤدى إلى تكاثر proliferation المواقع التعاونية لحل المشكلة، لاجتذابها شركات عديدة للدخول فى دائرة orbit المنافسة. والدليل على ذلك واضح لا لبس فيه Unequivocal؛ فأعداد المضاريات Ventures فى تزايد بين قطاعات كثيرة.

الموارد البشرية التي تتطلبها المضاربات البحثية التعاونية يتم توفيرها من موظفي الشركات. لكنها في الوقت نفسه تستفيد من الخبرات الموجودة في نظام إنتاج المعرفة الاجتماعية التي تكتسب بعدا عالميا بسرعة.

والمواقع المختلفة للأداء البحثي التعاوني تكون جذابة attractors للمجتمع الأكاديمي. فمن ناحية، لأنها تشتمل على البحث في الحافة الأمامية (مقدمة) للمجال التنظيمي، ومن ناحية أخرى، لأن فرصة العمل في مجموعات حل المشكلة توفر طريقة جيدة لاستخدام وتطوير المهارات التخصصية. لذلك، إذا أريد وصف بعض الخواص الأساسية البحثية من أجل التوصل إلى أشكال تصميم جيدة، فإن أول شيء يجب معرفته أن البحث يجري في سياق التطبيق. وجدير بالإشارة أيضا إلى أن المضاربات تستخدم بنياً تنظيمية عارضة trasient. علاوة على ذلك، يتطلب الأداء الفاعل من البحث الجماعي اتفاق الأشكال الخاصة بضبط الجودة. وفي هذا الحال يكون للبحث الجماعي كثير من خواص «أسلوب اثنين» المذكور في الجزء الخاص «بالجامعات والبحث».

وغاية القول أن انتشار العولمة صاحبة تكاثر الترتيبات البحثية الجماعية. وهذه المضاربات هي بمثابة مواقع تتطور فيها الممارسات البحثية الجديدة، وتؤدي هذه العملية إلى تزايد أعضاء المجتمع الأكاديمي. وأعداد الأكاديميين المشاركين في البحوث المرتبطة بالصناعة كبيرة لدرجة يمكن للخبرة، في هذه الحال، تعزيز الطرائق البحثية في الجامعات. وفي إطار الوصف الخاص بأسلوب واحد Mode one وأسلوب اثنين Mode Two، تسهم العولمة في إحداث وخلق التوتر بين بحوث الأسلوبين في الجامعات.

العولمة والجامعات

يظهر التوتر بين العولمة والجامعات في أبعاد كثيرة:

* بين الأكاديميين الذين يبحثون عن الاعتراف أو التقدير الجماعي لمشاركتهم في أنشطة بحثية متنوعة.

* بين الأكاديميين والجامعة بحثاً عن بنية أكثر تمايزاً تعترف بالأنشطة البحثية المختلفة.

* بين الجامعات والصناعة للحصول على الملكية الفكرية التي هي نتيجة الإنتاج المشترك للمعرفة، بواسطة خبراء من مختلف المجالات المعرفية.

والعولمة، من خلال التوترات التي تحدثها للحياة الأكاديمية، تمس طبيعة الجامعة، خاصة في العملية البحثية. وجدير بالذكر أن تحول الباحثين الأكاديميين إلى الأبحاث التعاونية مع قطاع الصناعة لم يكن نتيجة السياسة الحكومية أو الاستراتيجية المؤسسية. لكن قرارات الأكاديميين بالاشتراك في أنشطة بحثية تعاونية هي مسألة اختيار فردية، بناءً على رغبة الأكاديميين أنفسهم.

وإذا أرادت الجامعات التوافق مع هذه التغيرات في سلوك الباحثين، فإن عليها تعديل سياساتها في الاختيار، وظروف العمل داخلها، وبنيات الحوافز والمكافآت والتمايز. لكن نتائج هذه التحولات لها مضامين مزدوجة للجامعات كمؤسسات بحثية في المقام الأول. والجامعات باشتراكها في عملية الإبداع تكون وثيقة الصلة بقطاع الصناعة. والجامعات مطالبة في هذه الحال بتغيير أساس علاقتها بالمجتمع الأكبر، فهل تستطيع الجامعات بالفعل الدخول في هذه العلاقة الجديدة والوثيقة مع قطاع الصناعة، وفي الوقت نفسه تحافظ على كيانها كمؤسسات مستقلة ذاتياً، تكرس جهودها للصالح العام؟

والإجابة لا بد أن تكون بالإيجاب، لكنها لا تتحقق دون إبداع. واتجاه التغيير يجب ألا يجعل الجامعة في صورة تشوّه تكامل الممارسات البحثية الخاصة بأسلوب اثنين Mode Two، ويعيد تأكيد القيمة الفردية الممارسات البحثية القائمة على النظام والمرتبطة بأسلوب واحد Mode one. والجامعات ليست في حاجة للتخلي عن أسلوب واحد. لكن كل ما في الأمر أن الجامعات في حاجة لاحتضان أو اعتناق أسلوب اثنين Mode Two بصورة أكثر شمولية. وبمعنى آخر، الجامعات في حاجة للمشاركة في البحوث الجماعية والتعاونية، بعيداً عن السياق الاقتصادي والتجاري للبحث، بحثاً عن نماذج وصيغ تصميم جديدة. ويجب ألا يكون موقفها سلبياً من

أسلوب اثنين. بل العكس يجب أن تضطلع بالدور الرائد في تيسير وإدارة إنتاج بحوث أسلوب اثنين Mode Two. الجامعات في حاجة لتطوير الإجراءات والصيغ التنظيمية وبني Structures الحوافز والمكافآت، التي تنتج نوعاً من العلم و(العلماء) ذات حساسية للسياق، ويتناول البحوث الخاصة بحلول المعرفة بعيداً عن حوار الخبراء، والتي تتناول المشاركة الاجتماعية في العملية البحثية. والجامعات كمؤسسات لا بد أن تنتقل من إنتاج المعرفة المجردة إلى المعرفة الاجتماعية القومية ro-bust. ويمكن أن تنتج الممارسات البحثية المرتبطة بأسلوب اثنين المعرفة الاجتماعية القوية. وهذا النوع من المعرفة هو الذي يطلبه المجتمع من مؤسساته العلمية خاصة في الدول المتقدمة.